النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المراسلة رقم 2019/163

مجلس نواب الشعب
الواردات
11 فيفري 2019
رمز الإدارة.....العدد 159

تونس في 6 فيفري 2019

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع : حول عدم إرسال بيانات مفقودين في إيطاليا

سيدي الوزير ، سلاما واحتراما،

وفق تحقيق للصحفية خولة بوكريم، بعنوان "تُونسيّون لفظهُم البحرُ أحياء و تخلّت عنهم الدّولة بإملاء " (تجدون مؤيدات التحقيق مرفقا بهذا الملف).

" تبين أن السلطات ، ممثلةً في سفارتها بروما، قامت في الخامس من إبريل سنة 2012 بإرسال طلب رسميّ لوزارة الداخلية الايطالية، قصد الاستعلام عن مصير مواطنين تونسيين دخلوا الأراضي الايطالية بطريقة "غير شرعية" والبالغ عددهم 164 .

مرفقةً مع خطابها قاعدة لبياناتهم و بصماتهم. ليتم الاكتشاف وفق الوثائق التي نشرها التحقيق على موقع درج اللبناني وجريدة الصباح التونسية، بأن المعلومات المرسلة من السلطات التونسية إلى الجانب الإيطالي منقوصةً ولا تتطابقُ في جلّها مع المهاجرين الذين غادروا التراب التونسيّ بطريقة غير نظامية سنة 2011.

*و إن كان ردّ الإدارة المركزية للهجرة وشرطة الحدود التابعة لوزارة الداخلية الايطالية بتاريخ 30 إبريل 2012، على سفارة تونس بروما، يفيدُ بأنّ القائمة التي تم إرسالها لم تكن **منقوصةً فحسب لأنها لم تتضمن بطاقات استعلامات 75 شخص من أصل 164، بما لا يتطابق وهذا العدد الأخير المذكور في الطلب الرسمي.***

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

*بل وتؤكد الإدارة المركزية المذكورة أنّ ما وصلها فقط هو 89 بطاقة استعلامات و أنّ المعلومات الواردة في بعضها تعودُ لمهاجرين غادروا التراب التونسي بين 16 مارس 1998 و 05 مارس 2010، وآخرين مدرجين في **قائمة الإرهابيين لتنظيم القاعدة منذ 2002**"*

الرجاء التفضل بتوضيح أسباب عدم تمكين الجانب الإيطالي من بطاقات الاستعلامات المطلوبة وإمكانيات تدارك ذلك.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

بطاقة عدد 3

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب ياسين العياري

موضوع السؤال:

حول وضعية مهاجرين غير شرعيين تونسيين.

نص الإجابة:

أتشرف في هذا الصدد بإفادتكم بما يلي:

- تبعا لصدور قرار السيّد وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 04 جوان 2015، تم إحداث لجنة مكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية بإتجاه السواحل الإيطالية وضبط تركيبتها وطرق سيرها، وقد عقدت سلسلة من الإجتماعات بمشاركة ممثلين عن الوزرات والهياكل المعنية بالملف.
- تنفيذا لتوصيات السيّد رئيس الجمهورية خلال زيارته لإيطاليا يوم 8 و9 فيفري 2017، عقدت اللّجة بتاريخ 23 فيفري 2017 إجتماع بروما مع المفوض السامي للحكومة الإيطالية للأشخاص المفقودين، تمّ خلاله التباحث حول النتائج الأولية لعملية البحث والتحري التي توصلت إليها المصالح الفنية الإيطالية، وقد إتّفق الجانبان على تشكيل لجنة فرعية علمية تتولى التحري فيها ومقارنتها ببنك المعلومات الممسوك من الجانب الإيطالي.
- أفاد الجانب الإيطالي لاحقا وأنه يتعذر عليه التّحري في البصمات التي توصل بها لعدم مطابقتها للمواصفات الشكلية بالإضافة إلى تعذر التحري في معطيات الحالة المدنية للأشخاص المفقودين بإعتبار صياغتها باللغة العربية مضيفا وأنه لا يمكن مقارنة التحاليل الجينية لأهالي المفقودين مع ما يتوفر بالبنك الإيطالي للبصمات الجينية بإعتباره حديث النشأة ولم يدخل حيز العمل إلا مؤخرا مقترحا إعادة موافاته بالمعطيات البيومترية للمعنيين حسب معايير الشرطة الدولية وبالأحرف اللاتينية وهو ما تمّ بتاريخ 07 فيفري 2019 عن طريق مصالح وزارة الشؤون الخارجية وتبعا للمعايير التي طلبها.

- إقترح المُفوض السامي الإيطالي اللجوء إلى الشرطة الدولية أو المُفوضية الأوروبية ببروكسل لمدّها باللوحات البصمية للمفقودين التونسيين لتوسيع البحث عنهم في دول أوروبية أخرى، كما علل ذلك بأن مجموعات من المُهاجرين التونسيين غير الشرعيين قد تكون وصلت إلى إيطاليا دون أن تتمكّن سُلطها من أخذ بصماتهم بسبب العدد الكبير من المُهاجرين الذين تدفقوا دفعة واحدة على السواحل الإيطالية إبان الثورة التونسية وبسبب فرار بعضهم من مراكز الإيواء، وهو ما يطرح فرضية تنقلهم إلى دول أوروبية.